العنف ضد النساء كبيرات السن

HelpAge International
ورقة نقاشية
نوفمبر 2017

المحتويات

1 المقدمة
2 العنف والإيذاء والإهمال للنساء كبيرات السن
3 الفجوات في البيانات والسياسات والإستجابة
3 الحق في التحرر من اشكال العنف والإيذاء والإهمال
4 التوصيات

الرسائل الرئيسية

•كثيراً ما تتعرض النساء كبيرات السن لشكل أو أكثر من أشكال العنف والإيذاء والإهمال على أساس العمر والنوع الاجتماعي وخصائصهن الأخرى وذلك بسبب التمييز على أساس العمر والجنس و خصائص المترابطة أو نتيجة للتمييز ضدهن والمتراكم على مدى حياتهن.

•عدم التصدي للعنف ضد النساء كبيرات السن بشكل كاف في معظم البحوث والسياسات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

•عجزت الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية عن التصدي بشكل كاف للعنف والإيذاء والإهمال الذي تتعرض له النساء كبيرات السن.

المقدمة

"غالباً ما تواجه النساء الإكراه والتسلط والعنف طول حياتهن. وكثيراً ما تخشى النساء في سن الشيخوخة التحدث عما حدث لهن وتعلمن قبول هذا الشكل الصامت من العقاب." **سيدة ، 61 عام ، المملكة المتحدة**

قد تتعرض النساء كبيرات السن للعنف والإساءة والإهمال بسبب عوامل عدة، منها السن و الجنس والإعاقة و الأصل والحالة الإجتماعية والطبقة الإجتماعية او الميول الجنسية.

وقد شهدت الإلتزامات الواردة في البند رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" إزالة الحد الأعلى للسن من مؤشرات العنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك يتم إغفال النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن 49 عاماً بشكل روتيني من عمليات جمع المعلومات بالرغم من أنهن يمثلن ما يقارب ربع السكان الإناث في العالم. [1]

وتهدف الورقة النقاشية هذه إلى تسليط الضوء على أنواع العنف والإيذاء والإهمال التي تتعرض لها النساء كبيرات؛ وتقدم توصيات من أجل نهج تعاوني لسد الفجوات في البيانات والسياسات والبرامج التي تمنع المرأة من العيش في حياة خالية من العنف، حتى بعمر الشيخوخة.

العنف و الإيذاء وإهمال النساء كبيرات السن

العنف ضد النساء كبيرات السن شائع ولكن غالباً مايكون مخفياً. ويحدث بأشكال متعددة ومتقاطعة في كثير من الأحيان من قبل الجناة الذين قد يشملون شركاء حميميون وأفراد من الأسرة (بمن فيهم الأطفال الذكور والإناث البالغون) أو مقدمي الرعاية أو أفراد المجتمع الأوسع[2]. وكثير من النساء كبيرات السن يتعرضن لنوع أو أكثر من أنواع العنف البدني والجنسي والمالي والعنف النفسي والإيذاء والإهمال.

وتتعرض النساء كبيرات السن أيضاً للتمييز الممنهج والمنظم على أساس السن والنوع الاجتماعي من خلال على سبيل المثال القوانين التمييزية المتعلقة بميراث الأرض أو الحرمان من الاستقلالية في مؤسسات الرعاية، ويمكن أن يتعرضن لممارسات ضارة مثل اتهامات بالشعوذه.

وفي جميع هذه الأمثلة، فإن وصمة العار الإجتماعية المحيطة بالعنف والإيذاء والإهمال في سن الشيخوخة تجعل النساء كبيرات السن مهمشات، غير قادرات على الحصول على الإنصاف أو الدعم الكافي لهن.

العنف الممارس على مدى العمر

يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع مراحل العمر وقد يتفاقم في سن الشيخوخة.

وعلى الرغم من المواقف النمطية التي تصور ان العنف يمارس ضد النساء الشابات[3] ، فإن التقارير عن العنف البدني والجنسي الممارس ضد النساء يستمر الى ما بعد عمر 49[4]. وبالفعل، فإن العنف ضد المرأة يمثل انتهاكاً صارخاً وواسع الانتشار لحقوق الإنسان بسبب كونهن نساء[5]، وبالتالي فهي تؤثر على النساء والفتيات من جميع الأعمار.

كما تتعرض النساء كبيرات السن للعنف والإيذاء والإهمال على أساس سنهن. فالأفكار المسبقة المتأصلة والصور النمطية اللاإنسانية المتعلقة بكبار السن، تغذي التمييز ضدهم وتديم الأعراف الاجتماعية السائدة التي تتسامح مع العنف والإيذاء و الإهمال أو تتغاضى عنه في سن الشيخوخة.

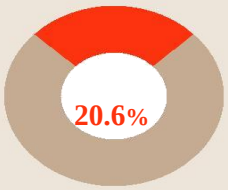

أظهر تقرير منظمة الصحة العالمية المتعلق بالتقديرات العالمية والإقليمية للعنف الموجّه نحو المرأة (2013) أن معدل انتشار العنف الممارس من الشريك الحميم ضد النساء على مدى العمر بين النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 50 عاما يبلغ **20.6 في المائة**، علماً بأن هناك حالات لم يتم التبليغ عنها وخصوصاً مع توفر معلومات أقل حول أنما ط العنف الممارس ضد النساء كبيرات السن مقارنة باللواتي تتروح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

"إذا أردت أن أغسل ثيابي، يجب أن أسأل زوجة إبني عن الصابون. فهي تخفي عني الصابون في بعض الأحيان... وعادة لا تسمح لي بالدخول إلى غرفتها. وحتى حركتي في المنزل مقيدة ".

سيدة ، 60 عام ، نيبال

وكثيرا ما يصنف هذا العنف على أنه "إيذاء موجه إلى كبار السن"، وعلى الرغم من حدوثه في أشكال عديدة وفي أماكن مختلفة، فإنه لا يزال غير واضح وبشكل خطير. وقد يؤدي عدم إعطاء الأولوية للمسألة المحيطة بالعار وهذه الأفعال المشينة بالإضافة الى الافتقار للخدمات الكافية، إلى انخفاض معدلات الإبلاغ عن هذه الإساءات وحالات الإيذاء. وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه لم يتم الإبلاغ إلا عن حالة واحدة من بين كل 24 حالة من حالات إيذاء كبار السن [6]. وهناك أدلة أقل على العنف والإيذاء والإهمال التي تتعرض له كبيرات السن في أماكن الرعاية السكنية.

ويتطلب التصدي للإيذاء الموجه نحو كبار السن الى اعتماد نهج قائم على الحقوق لمواجهة الأعراف الاجتماعية السلبية المتعلقة بالشيخوخة وتعزيز كرامة كبار السن.

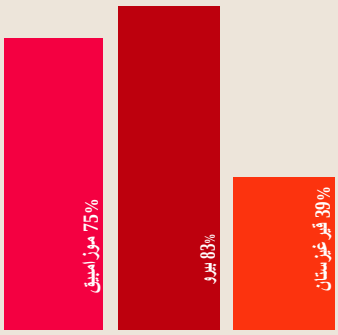

وعلى نطاق صغير (غير تمثيلي) من البحوث التي أجرتها المنظمة الدولية لكبار السن (HelpAge) وكلية لندن للاقتصاد في ثلاثة بلدان، **75**٪ من النساء اللاتي شاركن في الدراسة الاستقصائية في موزمبيق، **83**٪ في بيرو و **39**٪ في قيرغيزستان ذكرن انهن يعانين من شكل واحد على الأقل من أشكال العنف أو الاعتداء في سن **50**.[7]

المصطلحات المتعلقة بإيذاء كبار السن

ويُفهم العنف ضد كبار السن من النساء والرجال على أنه "إيذاء موجه لكبار السن".
على الصعيد العالمي، لا يوجد تعريف متفق عليه للإيذاء الموجه لكبار السن أو ما يمثل "الشيخوخة"
ويسهم هذا في عدم وجود بيانات تمثيلية قابلة للمقارنة عن العنف والإيذاء والإهمال التي يمر فيها كبار السن في وقت لاحق من حياتهم. وكثيرا ما يعرف الايذاء الموجه لكبار السن على أنه فعل واحد أو متكرر، أو عدم اتخاذ إجراء مناسب من قبل الأشخاص من ذوي القربى الذين تتوقع منهم الثقة، مما يسبب ضرراً أو حزناً لكبير السن [8].
وهذا التعريف لا يأخذ في عين الاعتبار العنف الممنهج والمنظم، ولا مرتكبي الجرائم غير أولئك الذين هم محل الثقة.
وعلاوة على ذلك، فإن تعاريف إيذاء كبار السن كثيرا ما تفشل في الاعتراف بالأبعاد الجندرية للعنف. ومن ناحية أخرى، تفتقر السياسات والبرامج المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات إلى فهم كيفية تعرضهن لهذا العنف واظهاره في سن الشيخوخة. وقد يؤدي الإخفاق في النظر في العلاقة بين العمر ونوع الجنس والعنف إلى "سقوط الناجين الأكبر سنا ما بين الأنظمة التي تتصدى للعنف المنزلي وتلك التي تتصدى لإيذاء كبار السن"[9]

العنف متعد الجوانب

ويعني انتشار التمييز القائم على أساس الجنس والسن أن النساء كبيرات السن يتعرضن لأشكال جديدة ومختلفة من العنف والإيذاء، مما يمكن أن يزيد من تعرضهن لعدم المساواة بين الجنسين.

وأفادت النساء كبيرات السن، في إستطلاع أجرته المنظمة الدولية لكبار السن "HelpAge"، أن خصائصهن المتعددة الجوانب تضعهن في خطر متزايد من العنف. ويشمل ذلك العيش مع إعاقة، أو كمهاجرة أو لاجئة، أو العيش في المناطق الريفية، أو لديها مستوى متدن من القراءة والكتابة، أو ان تكون عزباء أو أرملة، أو تتلقى الرعاية والدعم للعيش بشكل مستقل[12].

ويلزم إجراء المزيد من البحوث لفهم أنواع العنف ضد النساء كبيرات السن بشكل محدد والتي غالباً ما تكون متعددة الجوانب، وعوامل الخطر والعوامل المسببة والمؤدية إلى حدوث هذه الأخطار.

ثغرات في البيانات والسياسات والإستجابة

على الرغم من تعرض النساء كبيرات السن لجميع أشكال العنف والإيذاء والإهمال، فإنهن يظللن مهمشات في قواعد البيانات ويستبعدن بصورة روتينية من السياسات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

وقد تم توضيح عدم وجود بيانات عن انتشار العنف فوق سن 49 عاما في *تقرير منظمة الصحة العالمية المتعلق بالتقديرات العالمية والإقليمية للعنف الموجّه نحو المرأة* (2013).

ومن بين 392 من التقديرات التي استخدمتها منظمة الصحة العالمية في تحليلها للعنف الجنسي والعنف من الشريك الحميم، لم يكن هناك سوى 66 حالة للنساء فوق سن 49 عاما. وتوضح منظمة الصحة العالمية أن السبب هو أن معظم المسوحات حول العنف ضد المرأة أو المسوحات لقياس العنف تنفذ على النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 أو 18 الى 49 سنة[13].

وكان هناك عدد من المبادرات الرامية إلى التصدي لهذا الاستبعاد المنهجي، وعلى الأخص مؤشر الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة حيث تم الإلتزام بقياس العنف ضد المرأة من سن 15 عاماً ، إلى مابعد سن 49 عاماً. ومع ذلك، فإن قلة من البلدان لديها أنظمة تتيح معلومات مفصلة حسب النوع الاجتماعي والعمر لرصد العنف ضد كبيرات السن وتسجيله والإبلاغ عنه، مع إجراء مسوحات عالمية رئيسية، مثل المسح الديمغرافي والصحي، الذي يجمع البيانات فقط من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة.

وعند جمع البيانات عن الفئات العمرية الأكبر سنا، نادرا ما يتم تصنيفها أو تحليلها. كما ويتم إعطاء الأولوية للعنف الجنسي والجسدي الممارس من الشركاء الحميمين على أشكال أخرى من العنف والإيذاء والإهمال يرتكبها مجموعة واسعة من الجناة.

وتترجم هذه الفجوة في انعدام آليات الحماية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الملائمة، والافتقار إلى برامج وقائية فعالة للنساء كبيرات السن. فعلى سبيل المثال، إستنتجت دراسة عن عنف الشريك الحميم في جنوب آسيا أن برامج فحص العنف تقدم كجزء من الخدمات الصحية المتصلة بالحمل. واستبعد ذلك النساء كبيرات السن على الرغم من تعرضهن لخطر العنف كنساء في سن الإنجاب[14].

يعكس هذا التركيز على النساء في "سن الإنجاب" التمييز المتعدد على أساس العمر والجنس الذي يحصر المرأة ضمن وظيفتها الإنجابية وتحسب فقط "إمرأة" اعتماداً على قدرتها على الإنجاب. إذا ترك الأمر دون التصدي له، فإن ذلك يروج للصورة النمطية الضارة بأن العنف لا يحدث إلا في سن مبكرة، مما يجعل تجارب النساء كبيرات السن غير مرئية.
وهناك حاجة ماسة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف والايذاء والإهمال التي تتعرض لها النساء اللواتي يزيد عمرهن عن 49 عاما، وتزويد صانعي السياسات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بها.

الحق في التحرر من اشكال العنف و الإيذاء والإهمال

ازداد الاهتمام بالعنف وإيذاء النساء في سن الشيخوخة في السنوات الأخيرة، ولكن بوتيرة غير مرضية.[15]
ولا ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان صراحة على التزام الدول بحقوق الإنسان بحماية كبيرات السن من العنف.

وتتباين التشريعات والسياسات والإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للقضاء على أشكال العنف المختلفة ضد كبيرات السن وتوفير سبل الإنصاف لهن تبايناً واسعاً، مما يؤدي إلى مستويات متناقضة ومختلفة من الحماية في مختلف البلدان.

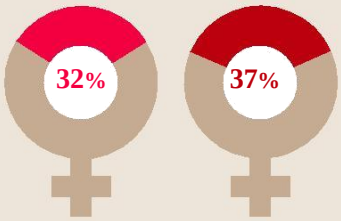

وقد وجدت الدراسة التي أجرتها المنظمة الدولية لكبار السن (HelpAge) مؤخراً بشأن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي بين كبار السن من النساء والرجال الذين يعيشون في نزوح طويل الأمد، أن **32 %** من النساء اللواتي تجاوزن 49 عاما تعرضن لعنف الشريك الحميم (**17%** في العام الماضي)، في حين عانى **37 %** منهن من العنف المنزلي من قبل شريك غير الحميم (**14**٪ في العام الماضي)[10].

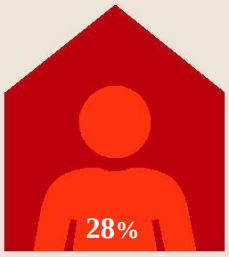

جاءت البيانات الأكثر شمولية من دراسة يمولها الإتحاد الأوروبي في خمس دول أوروبية والتي وجدت أن **28**٪ من النساء كبيرات السن تعرضن للعنف والإيذاء في منازلهن خلال ال 12 شهراً الماضية، بما في ذلك: الإعتداء العاطفي (**24**٪)، والإساءة المالية (**9**٪)، وانتهاك الحقوق (**6**٪)، والإهمال (**5**٪)، والإيذاء الجنسي (**3**٪)، والعنف الجسدي (**2**٪)[11].

ومن بين 133 بلداً شملها مسح منظمة الصحة العالمية والذي أجرى في إطار إعداد التقرير العالمي عن وضع الوقاية من العنف 2014، أظهر ان 59% فقط من الدول لديها قوانين لمنع إيذاء كبار السن، و 30% فقط من هذه الدول نفذت هذه القوانين بالكامل.[16]

ولا تشمل تشريعات العنف الأسري بوجه عام كبيرات السن علي وجه التحديد.[17] وكجزء من استعراض 20 عام على تنفيذ منهاج عمل بيجين 2015 ، لم يعترف سوى 13 من 131 تقريراً حكوميا جرى استعراضها بأن النساء معرضات لخطر العنف في سن الشيخوخة، بينما أشار اثنان فقط إلى شكل محدد من أشكال العنف تؤثر بشكل غير متكافيء على النساء كبيرات السن: إساءة استعمال الأدوية في (ألمانيا) وعمليات القتل المتصلة بالشعوذة في (تانزانيا).18

إن هذا الشكل غير المكتمل من الحماية أضعف عالمية حقوق الإنسان وحق كل امرأة في التحرر من العنف والإيذاء والإهمال في كل مرحلة من مراحل حياتها. إن الفشل في بذل العناية الواجبة لمنع مثل هذه الحوادث وتوفير الدعم وتدارك العنف في حياة النساء كبيرات السن يعتبر انتهاكا لالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون الحق في التحرر من العنف والإيذاء والإهمال شاملاً ويشمل جميع الأشكال، سواء الممارس من قبل الأفراد أوالممنهج وجميع الجناة وجميع البيئات. وأحد أسباب النهج غير المتناسق والمترابط للحماية على الصعيد الوطني هو عدم وجود أي معايير عالمية لحقوق الإنسان تعالج على وجه التحديد العنف والإساءة والإهمال للنساء كبيرات السن. ومن شأن اعتماد هذه المعايير العالمية في إطار اتفاقية لحقوق كبار السن أن يوفر لكل حكومة توجيهات بشأن كيفية تحسين تشريعاتها وممارساتها المحلية بحيث تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

التوصيات

1. يجب أن تعترف جميع الأطراف المعنية بأن النساء كبيرات السن يتعرضن للعنف والإيذاء والإهمال، وأن يتم إدراجهن بطريقة مجدية في أي بحوث وسياسات وبرامج جديدة بشأن العنف ضد النساء والفتيات .

2. يجب أن تكون البيانات المتعلقة برصد مدى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة مصنفة حسب الجنس والعمر (لفئات عمرية تمتد لخمس سنوات)، والإعاقة والمواقع والأسباب الأخرى للتمييز المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يشمل الرصد 900 مليون امرأة (24% من نساء العالم) اللواتي تزيد أعمارهن عن 49 عاماً.

3. ولكي تكون البيانات المتعلقة بالنساء كبيرات السن شاملة، يجب توسيع نطاق تركيز البيانات والسياسات والبرامج التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات من العنف الجنسي والجسدي الممارس من قبل الشريك الحميم لتشمل أشكالاً مختلفة من العنف والإيذاء والإهمال، ومجموعة أوسع من الجناة والبيئات.

4. ينبغي أن تلتزم الدول باتخاذ خطوات لمنع العنف و الإيذاء والإهمال تجاه النساء كبيرات السن فيما يتعلق بجملة أمور، منها التشريعات وتنفيذها تنفيذا فعالا؛ تدريب مقدمي الرعاية والرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين والقضاء ؛ وإنفاذ القانون وتوفير إمكانية الوصول إلى مجموعة من خدمات الدعم للناجيات من كبار السن؛ وحملات الوقاية العامة؛ والبحث في مسببات العنف المتعدد الجوانب.

5. وينبغي اعتماد اتفاقية بشأن حقوق كبار السن مع أحكام صريحة بشأن الحماية من العنف والإيذاء والإهمال التي يواجهها كبار السن من الرجال والنساء.

"كنت أتصور دائماً أن تكون مرحلة الشيخوخة هادئة وبجانب زوجي، ولكني تعلمت أن العنف ضد المرأة يمكن أن يأتي في كل مرحلة عمرية .والآن ، لا يمكني إلا أن أنصح النساء، ولا سيما النساء كبيرات السن، بعدم التسامح مع حالات الإساءة والإيذاء التي يتعرضن لها"

سيدة، 63 عام، كولومبيا

1. الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام 2017، http://esa.un.org/unpd/wpp/
2. مجموعة البنك الدولي، دليل مرجعي العنف ضد النساء والفتيات، موجز عن العنف ضد النساء كبيرات السن، مايو 2016.
3. دعم المرأة (2007) النساء كبيرات السن والعنف المنزلي: نظرة عامة، بريستول: دعم المر أة.
4. انظر على سبيل المثال وكالة الحقوق الأساسية، العنف ضد النساء: مسح على نطاق الاتحاد الأوروبي النتائج الرئيسية، 2014، نتائج المسح الدولي للعنف ضد النساء (IVAWS) إيطاليا وسنغافورة وأستراليا.
5. تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، رشيدة مانجو، مجلس حقوق الإنسان الدورة السادسة والعشرون، 28 أيار / مايو 2014
6. نشرة منظمة الصحة العالمية بشأن إساءة معاملة كبار السن، يونيو2017: www.who.int/mediacentre/factsheets/fs357/en/
7. المنظمة الدولية لكبار السن (HelpAge)، الحقوق الإنسانية لكبار السن: لجنة. مسح و النتائج الرئيسية لبيرو، موزامبيق و قيرغيزستان، 2012: http: // , sticerd.lse.ac.uk/dps/case/cr/casereport78.pdf
8. ورقة حقائق منظمة الصحة العالمية عن إساءة معاملة كبار السن
9. دعم المرأة (2007)
10. أابس (2017)، العمر لا يحمي: انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء الذين تتجاوز أعمارهم 49 عاما في خمسة حالات من حالات نزوح طويلة الأمد.
11. لوما، إم. و آل (2011)، دراسة انتشار الإيذاء والعنف ضد النساء كبيرات السن: نتائج مسح متعدد الثقافات في النمسا وبلجيكا وفنلندا وليتوانيا والبرتغال (التقرير الأوروبي لمشروع AVOW).
12. المنظمة الدولية لكبار السن(HelpAge International)، 2017، تقرير لنا نفس الحقوق، ص12.
13. منظمة الصحة العالمية، التقديرات العالمية والإقليمية للعنف الموجّه نحو المرأة، 2013، ص16: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/85239/1/9789241564625_eng.pdf
14. باند، أر. بي.، ناندا، بي. بوبانا، كي.، & كاشياب، أيه (2017)التصدي لعنف الشريك الحميم في جنوب آسيا: أدلة للتدخلات في قطاع الصحة والمجموعات النسائية وآليات الحكم المحلي. نيودلهي: المركز الدولي لبحوث المرأة.
15. وعلى سبيل المثال، سيداو التوصية العامة للجنة المعنية بحقوق النساء كبيرات السن (رقم 27، 2010)
16. منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي عن وضع الوقاية من العنف www.who.int/violence_injury_prevention/، 2014 violence/status_ report/2014/en
17. www.un.org/esa/socdev/documents/ageing/ neglect-abuse-violence-older-women.pdf
18. E/CN.6/2015/NGO/258 www.un.org/ga/search/ view_doc.asp?symbol=E/CN.6/2015/NGO/258

(HelpAge International)
المنظمة الدولية لكبار السن هي شبكة عالمية من المنظمات التي تعمل على تعزيز حق جميع كبار السن في العيش حياة كريمة وصحية وآمنة.

HelpAge International
PO Box 70156
London WC1A 9GB, UK
Tel +44 (0)20 7278 7778
www.helpage.org

Registered charity no. 288180

Written by Magda Rossmann with inputs from Bridget Sleap

Front page photo by Jeff Williams/ HelpAge International
Design by TRUE www.truedesign.co.uk

Copyright © HelpAge International 2017

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License, https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

ISBN 978-1-910743-28-7